

أرباح بنك الفجيرة تقفز 122.5% إلى 513.2 مليون درهم في 9 أشهر



الفجيرة: «الخليج»

سجل بنك الفجيرة الوطني نمواً بنسبة 122.5% على أساس سنوي لينتهي فترة التسعة أشهر بصافي ربح بلغ 513.2 مليون درهم مقارنة بمبلغ 230.7 مليون درهم في الفترة نفسها من عام 2022. وعلى خلفية الأداء القوي للربع الثالث من عام 2023، فقد حقق بنك الفجيرة الوطني صافي ربح بلغ 181 مليون درهم في الربع الثالث من عام 2023، بارتفاع بلغ 125.8% مقارنة بالربع نفسه من عام 2022، والذي يعكس المستوى العالي من المرونة التي يتمتع بها البنك في أعماله الرئيسية والتحسين في مخصصات انخفاض القيمة وبيئة معدلات الفائدة المرتفعة.

حقق بنك الفجيرة الوطني وبدعم من ارتفاع صافي إيرادات الفوائد وصافي الإيرادات من أنشطة التمويل والاستثمار الإسلامية وإيرادات الرسوم، أرباحاً تشغيلية بلغت 1.2 مليار درهم لفترة التسعة أشهر، وبارتفاع كبير قدره 26.6% مقارنة بمبلغ 932.5 مليون درهم في الفترة نفسها من عام 2022، وبارتفاع قدره 22.3% لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2023 مقارنة بالفترة نفسها من عام 2022.

بلغت الإيرادات التشغيلية 1.7 مليار درهم لفترة التسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2023، مرتفعةً بنسبة 27.7% مقارنة بمبلغ 1.3 مليار درهم في الفترة نفسها من عام 2022 مما يعكس الاستفادة من ارتفاع أسعار الفائدة وإدارة

الموجودات والمطلوبات المعززة لدينا. سجلت الإيرادات التشغيلية نمواً بنسبة 24.1٪ لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2023 مقارنة بالفترة نفسها من عام 2022.

نمت صافي إيرادات الفوائد وصافي الإيرادات من أنشطة التمويل والاستثمار الإسلامية بنسبة 47٪ لتصل 1.3 مليار درهم لفترة التسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2023 مقارنة بمبلغ 855.4 مليون درهم بالفترة نفسها من عام 2022، حيث ارتفعت بنسبة 29.1٪ لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2023 مقارنة بالفترة نفسها من عام 2022. نمت صافي الرسوم والعمولات والإيرادات الأخرى بنسبة 2.6٪ لتصل 310.4 مليون درهم لفترة التسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2023 مقارنة بمبلغ 302.7 مليون درهم في الفترة نفسها من عام 2022.

استقرت إيرادات صرف العملات الأجنبية والأدوات المالية المشتقة عند 119.3 مليون درهم لفترة التسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2023 مقارنة بمبلغ 142.5 مليون درهم في الفترة نفسها من عام 2022.

ارتفعت المصاريف التشغيلية بنسبة 30.3٪، مما يعكس استثمارات بنك الفجيرة الوطني في أعماله وأنظمتها وبنيتها التحتية وموظفيه. تتضمن هذه الاستثمارات مجموعة من المبادرات الرقمية لزيادة تعزيز التركيز على خدمة العملاء الاستثنائية من خلال تطبيق الرقمنة والابتكار. علاوة على ذلك، استمرت تداعيات التضخم في التأثير على مصاريفنا التشغيلية. واستقرت نسبة التكلفة إلى الإيرادات لبنك الفجيرة الوطني عند 30٪ مقارنة بنسبة 29.4٪ في الفترة نفسها من عام 2022؛ مما جعله يبقى في متوسط المعدل المصرفي والذي يعكس الانضباط المستمر في التكلفة.

حافظ بنك الفجيرة الوطني على سياسته المتحفظة والإقرار بشفافية عن الحسابات المتعثرة مع الأخذ بعين الاعتبار المعايير الجديدة لمخاطر الائتمان والذي تم إقراره من قبل مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي ومخاطر

التوجهات نحو الركود. وقد قام بنك الفجيرة الوطني بتأمين صافي مخصصات انخفاض بقيمة 667.6 مليون درهم لفترة التسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2023 مقارنة بمبلغ 701.8 مليون درهم بالفترة نفسها من عام 2022.

وخلال الفترة، انخفض احتياطي انخفاض القيمة بشكل كبير لدى البنك بنسبة 50.39٪ ليصل 82.6 مليون درهم مقارنة بمبلغ 168.2 مليون درهم كما في 31 ديسمبر 2022. وتحسنت نسبة إجمالي مخصصات التغطية لتصل نسبة 124.1٪ مقارنة بنسبة 101.5٪ كما في 31 ديسمبر 2022. وتحسنت نسبة القروض المتعثرة لتصل 5.4٪ مقارنة بنسبة 6.9٪ كما في 31 ديسمبر 2022 حيث حقق البنك تقدماً ناجحاً في حل بعض التعرضات القديمة.

ارتفعت القروض والسلفيات ومستحقات التمويل الإسلامي بنسبة 3٪ لتصل إلى 27.7 مليار درهم مقارنة بمبلغ 26.9 مليار درهم في نهاية عام 2022.

ارتفعت الاستثمارات والأدوات الإسلامية بنسبة 16.7٪ لتصل 7.4 مليار درهم مقارنة بمبلغ 6.3 مليار درهم في نهاية عام 2022، وبارتفاع قدره 25.2٪ عن 30 سبتمبر 2022، مما يدل على توزيع جزء من السيولة في محفظة الاستثمار عالية الجودة مما يوفر نسبة جيدة من عوائد المخاطر بالإضافة إلى الوصول لسيولة السوق.

استقرت نسبة كفاية رأس المال عند 18.9٪ (نسبة الشق الأول 17.7٪ ونسبة الشق الأول لحقوق الملكية العامة 14.1٪) مقارنة بنسبة 18.6٪ (نسبة الشق الأول 17.4٪ ونسبة الشق الأول لحقوق الملكية العامة 13.6٪) في نهاية عام 2022، ويتم الاحتفاظ بنسبة كفاية رأس المال عند هذا المستوى لدعم قدرة البنك على النمو والتوسع ومواجهة أي تحديات قد تنشأ عن التطور السريع للاقتصاد العالمي.

ارتفعت ودائع العملاء والودائع الإسلامية للعملاء بنسبة 4.1٪ لتصل 37.2 مليار درهم مقارنة بمبلغ 35.7 مليار درهم بنهاية عام 2022، مرتفعة بذلك بنسبة 13.8٪ عن 30 سبتمبر 2022. واستقرت ودائع الحسابات الجارية وحسابات التوفير عند 40.7٪ من إجمالي ودائع العملاء، مما خفف من تأثير زيادة معدلات الفائدة لمنتجات محددة الأجل على تكاليف الودائع.

ارتفع إجمالي الموجودات بنسبة 4.9٪ ليصل 50 مليار درهم مقارنة بمبلغ 47.6 مليار درهم بنهاية عام 2022، وبارتفاع

بنسبة 12.6٪ عن 30 سبتمبر 2022.

تم الاحتفاظ على نسبة سيولة قوية مع نسب الإقراض إلى الموارد المستقرة عند 70.4٪ (2022: 72.1٪) واستقرت نسبة الموجودات السائلة المؤهلة عند 26.1٪ (2022: 24.9٪)، وهذا يفوق بكثير الحد الأدنى لمتطلبات مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

تحسنت نسبة العائد على متوسط الموجودات لتصل 1.4٪ مرتفعةً عن 0.7٪ للفترة نفسها من عام 2022. تحسنت نسبة العائد على متوسط حقوق الملكية لتصل 11.2٪ مرتفعةً عن 5.4٪ للفترة نفسها من عام 2022. وقالت الدكتورة رجاء عيسى القرق، نائب رئيس مجلس الإدارة: «تظهر هذه النتائج المبشرة التأثير المستمر لاستراتيجية أعمالنا، والمرونة في أعمالنا الرئيسية والتحسين الملموس في جودة الموجودات. وعلى الرغم من التحديات العديدة التي يواجهها الاقتصاد العالمي وحالة عدم اليقين السائدة في الاقتصاد الكلي، إلا أن النمو الجيد في أدائنا التشغيلي والصافي يبشر ببوادر الخير لنتائج العام بأكمله وما بعده». وأضافت: «وبفضل ظروف السيولة القوية المدعومة بأسعار النفط المرتفعة وتدفقات رؤوس الأموال الأجنبية والنمو القوي في القطاعين النفطي وغير النفطي، فقد تم تعديل توقعات النمو الاقتصادي لدولة الإمارات العربية المتحدة لعامي 2023 و2024 لتتوسع بنسبة 3.4٪ ونسبة 3.7٪ على التوالي».

وتابعت: «وبالاستفادة من هذه التوقعات الاقتصادية الإيجابية، فإن بنك الفجيرة الوطني مهياً ويتمتع بوضع جيد من خلال قوة ميزانيته العمومية المتنوعة لتحقيق النمو في دورة أسعار الفائدة الحالية. ونتطلع قدماً لمواصلة بنك الفجيرة الوطني التركيز على الفرص لتعزيز خلق القيمة وتنويع مصادر الإيرادات والتركيز على المبادرات الرقمية لتقديم خدمات استثنائية للعملاء والتركيز على انضباط التكلفة وممارسات إدارة المخاطر وممارسات الامتثال. جنباً إلى جنب، فإن البنك يولي تركيزاً متزايداً على الأنشطة البيئية والاجتماعية وممارسات الحوكمة والتي تعتبر ضرورية لتميز «بنك الفجيرة الوطني من أجل مستقبل مستدام».